



بهذه المناسبة، أخبر الوزير أعضاء الغرفة أنه تمت تعبئة كافة مصالح وزارة الفلاحة على المستوى المركزي والجهوي والإقليمي منذ وقوع الزلزال، من أجل الوقوف وتقييم الأضرار المسجلة على مستوى القطاع الفلاحي، ووضع برنامج عمل لتقديم الدعم اللازم للسكان المتضررين، وإعادة تأهيل وتطوير النشاط الفلاحي. يشمل برنامج العمل مجالين، المجال الفلاحي والمجال الغابوي.

فيما يتعلق بالمجال الفلاحي، يخص برنامج التدخل ثلاث محاور. بالنسبة للمحور الأول المتعلق بالبنية التحتية الفلاحية، يتعلق الأمر بضمان الولوج وفك العزلة على الضيعات والأراضي الفلاحية عبر استصلاح وإنشاء المسالك الفلاحية القروية وحماية الأراضي الزراعية من الانجراف، عبر بناء الحواجز الصخرية، بالإضافة إلى استصلاح دوائر الري الصغير والمتوسط واستصلاح السواقي وإنشاء وتجهيز نقط الماء. أما المحور الثاني المتعلق بالبنية التحتية الاقتصادية الفلاحية، يتعلق الأمر أساساً بإعادة تهيئة وبناء وتجهيز وحدات التثمين ومقرات التعاونيات، وإعادة تأهيل وبناء المجازر، وإعادة تأهيل الأسواق الأسبوعية والمحلية، فضلاً عن تجهيز وتأهيل الحظائر والإسطبلات وملاجئ الحيوانات. أما بالنسبة للمحور الثالث، فيتعلق بإعادة بناء الرأس مال الفلاحي وإنعاش السلاسل الحيوانية من خلال إعادة تكوين الثروة الحيوانية (توزيع الحيوانات على المتضررين) وتوزيع أعلاف الماشية وإنجاز مشاريع الفلاحة التضامنية وغيرها من الأنشطة المدرة للدخل.

وقد فتح الوزير النقاش مع أعضاء الغرفة حول تأثير الزلزال على القطاع الفلاحي على مستوى إقليم أزيلال والإجراءات اللازمة للإنعاش الاقتصادي بالمناطق والجماعات الترابية المتضررة.